

التعليم و المهارة وتحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا

ناصر ساسي الطويري
محمد علي حسين الحاج علي

- 1- أستاذ الاقتصاد المشارك. كلية الاقتصاد والتجارة. جامعة المرقب. nstawiri@elmergib.edu.ly
2- أستاذ جامعي متعاون

الملخص

تهتم هذه الدراسة بتحليل أثر كل من الإنفاق الاستثماري الحقيقي على قطاع التعليم وعدد المشتغلين من فئة الشباب (15-29) على النمو الاقتصادي متمثلاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في الاقتصاد الليبي، وذلك خلال الفترة (1980-2014). تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية (Time Series) باللجوء إلى أسلوب التكامل المشترك، ومن ثم إلى نموذج تصحيح الخطأ. وقد توصلت إلى نتيجة مفادها إن النمو الاقتصادي هو أكثر مرونة وتأثراً للإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم من العمالة من فئة الشباب في الأجلين القصير والطويل.

أولاً: مقدمة:

يشكل عنصر الشباب في ليبيا الطاقة البشرية والحيوية التي من المفترض أن تقوم بالعملية التنموية في البلاد، حيث تقدر نسبة الشباب في ليبيا بحوالي 29% من مجمل السكان الذين يقدر عددهم ب (6.97) مليون (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2018). هذا العدد يتطلب دراسة المصدر الهام من الموارد البشرية باعتباره الثروة الحقيقية للمجتمع ككل، هذا إذا ما تم تعريف فئة الشباب بالسكان الذين تتراوح أعمارهم بين (15-29) سنة (UNFPA).

أن مشكلة الشباب في ليبيا لها علاقة بالخلل القائم في سياسات التنمية والتعليم والتشغيل في ليبيا، الأمر الذي يتطلب وضع إستراتيجية تتبنى فئة الشباب في ليبيا وتساعده على تجاوز المعوقات التي تعترض سبيله في تحقيق مستقبل أفضل اقتصادياً واجتماعياً. ومن منطلق إن الإنسان هو المورد الاقتصادي الأول والرئيس لعملية النمو والتنمية الاقتصادية، فإن هذه التنمية تعتمد اعتماداً كبيراً على الإنسان، وباعتبار فئة الشباب تشكل نسبة كبيرة من عدد السكان في ليبيا، فإن ذلك أستوجب الاهتمام بهذه الفئة وعلاقتها بالنمو والتنمية وسوق العمل، ذلك حتى يتسنى لصانعي القرار في البلاد رسم ووضع الخطط التنموية اعتماداً على هذه الفئة للوصول إلى مراتب عليا في التطور الاقتصادي والاجتماعي.

تعتبر فئة العمر 15-65 من السكان مؤشراً للرصيد المحتمل للقوى العاملة المتاحة للاقتصاد، وتقع فئة الشباب ضمن هذا الفئة العمرية وتشكل ما نسبته (49.3%) منها، أي إن الجزء الأكبر من السكان القادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي، مما يعني أن هناك موارد بشرية متاحة للبلاد وبالتالي إمكانية تحقيق مستوى دخل أكبر إذا ما تم الاهتمام بهم وتجهيز هذه الفئة بتنمية قدراتها وزيادة معدل المهارة لديها لتنسجم مع متطلبات سوق العمل.

• **سياسة المناهج والمحتوى التعليمي**

سعت ليبيا إلى تحديث وتطوير العملية التعليمية, بما في ذلك تطوير المناهج وتحديث محتواها العلمي, حيث تم الاعتماد على الأخذ في الاعتبار المتغيرات الرئيسية التالية (أنظر الحوات, 2007):

- أ- المعلوماتية والاتصالات والتقنية الحديثة.
- ب- بناء اقتصاد المعرفة والتطوير التقني بما يتلائم مع الاقتصاد العالمي.
- ت- التركيز على الاستثمار البشري لضمان أفضل العوائد.
- ث- تكامل المناهج كوحدة واحدة تعمل ضمن منظومة متكاملة متفاعلة.
- ج- ارتباط المناهج التعليمية بمتغيرات العصر واحتياجات المجتمع وقطاعات الإنتاج.
- ح- الإسهام في نمو وتنمية وتطوير الحياة الاجتماعية للطالب وفقا لكون الإنسان كائن اجتماعي.
- خ- إعداد الطالب للتفاعل مع مجتمع عالمي بثقافات متعددة.
- د- التحفيز على التعليم الذاتي والمستمر مدى الحياة وفي كل موقع.
- ذ- تضمين مهارات الإبداع والتحصيل لدى الطالب بطرق متعددة داخل إطار المنهج.
- ر- دعم المناهج بدراسات وأنشطة مهنية وفنية.
- ز- ارتباط المحتويات بالبيئة والمجتمع.
- س- إتاحة الفرص للإبداع والابتكار وتوظيف حصيلة التعليم في الحياة العملية.
- ش- تأكيد الحوار والتواصل ونبذ التعصب الفكري وبناء ثقافة الحوار والانفتاح على الذات والآخرين.
- ص- الاهتمام بإعداد المعلمين وتأهيلهم ومدعمهم بالمهارات والعارف اللازمة.
- ض- الاهتمام ببرامج التعليم عن بعد لتوفير الفرص التعليمية للجميع.
- ط- التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

• **الحالة التعليمية للشباب**

باعتبار إن فئة الشباب هي الأساس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة, فإن نجاح هذه التنمية يتوقف على حسن تنشئة هذه الفئة وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل لدفع حركة التطور في البلاد. لذا أستوجب الاهتمام والإلمام بأهمية الوقت وتقدير الواجب والمسؤوليات وكيفية استثمار ذلك في كسب المهارات وتنمية القدرات التي من شأنها أن تدعم إعداد جيل يعي المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية التي أحيطت به.

يقدر عدد الطلاب من فئة الشباب في ليبيا بأكثر من (300 ألف), هذا العدد الكبير يتطلب تحقيق تعليم فعال ينسجم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ويواكب التغيرات والتطورات التي تحدث على الصعيدين المحلي والعالمي, وهذا يتطلب أيضا تغييرا جوهريا في أسلوب وحالة التعليم في البلاد. حيث أن المزيد من الخريجين سيشكلون مزيدا من البطالة خصوصا إذا ما استمر التعليم على هيئته الحالية التي لا تدرس المتطلبات الأساسية لخطط التنمية في ليبيا, خصوصا وأن خريجي الجامعات والمعاهد العليا سيزدادون بصورة كبيرة, حيث يبلغ عدد الجامعات في ليبيا 12 جامعة (أنظر الجدول رقم 1),

وهناك جامعات أخرى خاصة كثير منها غير متحصل على اعتماد الجودة, بالإضافة إلى عدد 33 من المعاهد العليا التقنية والمهنية, طلابها أكثر من (300826) طالباً.

كثير من الشباب الليبي يضعون اللوم على بعض المؤسسات عامة كانت أم خاصة لرفض تشغيلهم بحجة أنهم لا يمتلكون مهارات كافية ليتم تشغيلهم, وأن تشغيلهم لحين اكتسابهم لتلك المهارات المطلوبة يستغرق وقتاً أطول ويكلف تلك المؤسسات أموالاً طائلة بسبب تدني إنتاجية هؤلاء الشباب, لذلك يتم رفضهم للحصول على وظيفة.

هذا الأمر قد يتعلق وينسب إلى طريقة تدريسهم أثناء المراحل الدراسية المتلاحقة, خصوصاً الجامعية منها والتي تفتقد إلى تبني سياسة تعليم تطبيقي واضحة المعالم ومدروسة للمناهج التعليمية, فمعظم الجامعات والمعاهد العليا في ليبيا تنتهج وتعتمد التعليمي التلقيني البدائي في التعامل مع طلبتها, في حين أن إهمال أسس التعليم المرتبطة بالواقع المهني بعد التخرج, والتي تتخذ سوق العمل كهدف أساسي للطلاب الباحثين عن عمل في المستقبل قد خلف أعداد من الخريجين مندني المهارات والكفاءات المطلوبة, مما ترتب عليه أعداد متراكمة من طالبي العمل غير الحاصلين عليه, مما انعكس في تزايد نسب البطالة من الخريجين من الشباب الليبيين بشكل عام.

على سبيل المثال لا الحصر, تدريس مادة دراسات الجدوى وتقييم المشروعات في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس يعتمد فقط أسلوب التلقين والتدريس البدائي, فالطالب يتلقى مجموعة من المفاهيم والتعريفات عن المراحل التي تمر بها دراسات الجدوى الاقتصادية كدراسة السوق أو الدراسة التمويلية وغيرها دون أن يمثل له ذلك كما يجري في الواقع, فيحرم الطالب من أن يقوم بأعداد دراسة جدوى بنفسه لأحد المشاريع الإنتاجية أو الخدمية كمثل ليتم من خلاله تطبيق الأسس التي تعتمد عليها تلك الدراسات, وبالتالي ينتج عنه عدم إتقان الخريج كيفية إعداد والتعامل مع دراسات الجدوى فعلياً.

الجدول (1) أعداد الطلاب وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الليبية الحكومية للعام الدراسي 2014/2013

الجامعة	عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئات التدريس	
		وطني	غير وطني
الفتاح سابقاً + الطبية	76333	1812	137
قاريونس سابقاً + الطبية	56677	1157	263
سبها	19224	469	169
ناصر سابقاً	800	251	0
عمر المختار	29227	602	592
المرقب	26905	1096	229
المفتوحة	1325	49	1
التحدي سابقاً	8567	222	209
الجبل الغربي سابقاً	19512	688	266

1113	303	810	36347	السابع من أبريل سابقاً
163	53	110	3904	الأسمرية
841	211	630	22005	7 أكتوبر سابقاً
10329	2433	7896	300826	الإجمالي

المصدر:- الهيئة العامة للمعلومات، إحصائيات عام 2014م

● الشباب وسوق العمل:

يفترض عند الحديث عن سوق العمل الليبي أن يتم التطرق إلى دراسة الطلب والعرض في هذا السوق، فسوق العمل هي عبارة عن عرض العمل المتمثل في عدد الأفراد القادرين على العمل والباحثين عنه، أما الطلب على عنصر العمل فهو يتمثل في طلب الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن ذلك العنصر.

إذا ما أخذنا جانب عرض العمل على حدة، فسنجد إن الإنسان هو مصدر المورد البشري كما ونوعاً حيث يشمل هذا المورد جميع الأفراد الداخليين في القوى العاملة وغير الداخليين فيها، فهي تشمل الأفراد العاملين وغير العاملين أي الذين في حالة توظيف أو في حالة بطالة وتتراوح أعمارهم بين 15-65 سنة. ويقصد بالأفراد العاملين الأفراد الذين يعملون لحساب غيرهم أو لحسابهم ويشاركون في النشاط الاقتصادي (Sundararajan, 2016).

تشير البيانات الإحصائية لارتفاع معدلات البطالة في المجتمع الليبي بشكل عام ولدى الشباب بشكل خاص. إذ أن أكثر من ربع الشباب الليبي يعانون من البطالة ونسبة البطالة في تزايد وارتفاع لدى فئة الشباب الجامعيين فحوالي أكثر من ربع الخريجين عاطلين عن العمل، البطالة في نظرهم تعني كبح القدرات والطاقات الكامنة لديهم لأجل تحقيق ذاتهم والمساهمة الفاعلة في المجتمع ومزيد من المشاكل الاجتماعية والسياسية. أن سوء العامل الاقتصادي قد دفع بنسبة لا بأس بها من الشباب الليبي للهجرة إلى الخارج بحثاً عن لقمة العيش وتحقيق الذات فقد أكدت العديد من الدراسات ارتباط البطالة بارتفاع معدلات العنف المجتمعي والجريمة وتعاطي المخدرات وهذا ما نشهده في بعض مناطق ليبيا الآن وخلال السنوات الماضية من معاناة مستمرة من جراء الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بالبلاد.

يعلل بعض المهاجرين من الشباب الليبي خصوصاً في أوروبا سبب هجرتهم لوجود العمل في البلاد المستقبلية لهم وعدم توفره في ليبيا وهذا يرجع بسبب البطالة المتفشية بين الشباب في ليبيا فيدفعهم ذلك للهجرة من أجل إيجاد فرص عمل لتوفير مصدر دخل يقاتلون منه (UNFPA, 2016).

البعض الآخر من الشباب يعللون سبب هجرتهم لسوء الأحوال السياسية التي أثرت على نفسياتهم سلبي والتي أدت إلى حالات من القلق والإحباط والتوتر والخوف من المستقبل فلجئوا للهجرة بعد أن ينسوا من محاولة البحث عن الاستقرار النفسي، كما أن حالة الانقسام الداخلي بين الساسة الليبيين وتضاؤل فرص المصالحة بين أطراف النزاع قد أثرت سلبي على الليبيين بشكل عام وعلى فئة الشباب بشكل خاص، حيث أصبح ذلك مشجعاً رئيساً لهجرة الشباب خارج الوطن.

عادة ما يقتصر البحث في سوق العمل على جانب عرض العمل، والسبب في ذلك يعود إلى أن الطلب على العمل تحده دراسة الطلب على نوع المنتج، ويستنتج من ذلك أن الطلب على نوعية عنصر العمل هو قرار يتعلق بالنشاط الاقتصادي نفسه، بينما عرض العمل عادة يكون خارج سيطرة النشاط الاقتصادي والذي يتحدد عادة بنوع العمل المعروض وتركيبته وهيكلية الوظائف المطلوبة. وإذا ما تحدثنا عن توزيعات القوى العاملة في سوق العمل الليبي، فقد أظهرت النتائج النهائية لحصر القوى العاملة في ليبيا أن إجمالي عدد السكان الليبيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 بلغ (3472413)،

عدد المستخدمين منهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بلغ (1688000) في عام (2013)، منهم حوالي (89%) من الليبيين عدد كبير منهم تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة (أنظر الجدول رقم 2).

أي أن نسبة الاستخدام من إجمالي القوى العاملة تعد مرتفعة نسبياً، وهذا يدل على وجود نسبة لا بأس بها غير مسجلة ضمن القوى العاملة النشطة اقتصادياً قد تكون ضمن أحد أشكال وصور البطالة.

ومما يجدر ذكره هنا هو إن سوق العمل الليبي هي سوق تفتقر إلى العمالة الماهرة من ناحية، وإنها سوق تتسم بعدم استيعاب الأنشطة الاقتصادية بها للعمالة خصوصاً الوطنية منها، وإذا ما نظرنا على ضخامة حجم الاستثمارات المنفقة على تلك الأنشطة (حوالي 4834.95 مليون دينار)، فإن ذلك يدعو للتساؤل لماذا لم يتوسع النشاط الاقتصادي في ليبيا بالشكل الذي يضمن عدم وجود بطالة واضحة في الاقتصاد الليبي بالرغم من ضخامة تلك النفقات؟.

ربما الإجابة عن السؤال السابق هي تدني كفاءة العامل الليبي المستخدم، الأمر الذي يؤيد من ناحية أخرى إن سوق العمل الليبي يفتقر إلى العمالة الماهرة.

انتهجت السياسة الاقتصادية في ليبيا التركيز على زيادة استخدام العمالة الوطنية، وذلك بهدف القضاء على أكبر كم من البطالة داخل سوق العمل، إلا إن هذا الإجراء في واقع الأمر قاد إلى عملية استبدال البطالة الإجبارية بأخرى مقنعة، مما أدى لاحقاً إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في جل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

من خلال ما تقدم عرضه، فإنه يتضح أن الخلل القائم في سوق العمل الليبي ليس سببه أحد طرفي السوق لوحده (طلبا كان أم عرضاً)، إنما للمشكلة تتمثل في آلية عمل طرفي السوق معاً. فهناك أعداداً كبيرة من العمالة الوطنية خصوصاً من فئة الشباب يبحثون عن العمل ولا يجدونه، إلا أن جانب الطلب يمثل مناخاً جيداً للعمالة الأجنبية، وهذا ما يجعلنا نعمت القول القائل بأن الشباب الليبيين الباحثين عن العمل ليسوا بالمهارة والكفاءة المطلوبة ليتم استيعابهم ضمن تلك الأنشطة طالبة العمل. بالإضافة إلى وجود بعض المهن التي لا تتطلب أي مهارة ولا كفاءة يبتعد عنها معظم الشباب الليبيين ولا يرضون بالعمل فيها لعدة أسباب أهمها التركيبية الاجتماعية لهؤلاء الشباب، فمنهم من لا يتقبل القيام بالأعمال التي تعتمد على بذل الجهد الزائد كتنظيف الطرق والمرافق العامة، وتحميل البضائع وأعمال البناء المختلفة والمهن المساعدة وغيرها من الأعمال التي جُلها يقوم بها الأجانب.

الأهم من ذلك هو إن هناك هاجساً يسيطر على عقول معظم الشباب الليبيين المقبلين على العمل، ألا وهو الشعور والاعتقاد بأن الفرد إذا لم يحصل على وظيفة في إحدى الأنشطة الاقتصادية التابعة للقطاع الحكومي، فهو لا يزال في حالة بطالة، أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى فلا تعني له سوى كونها مصدراً مؤقتاً للدخل إلى حين الانخراط في العمل ضمن القطاع العام (أنظر الجدول رقم 2).

إن التوسع في القدرة الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية، وتبني عملية الخصخصة وإعطاء دور أكبر لقطاع الخاص، وحلق الفرص الاستثمارية الجديدة والتوسع في الاستثمار الأجنبي قد يتطلب بشكل جدي التوسع في الطلب على العمالة الماهرة ذات الكفاءة العالية بهدف تقليل التكاليف وزيادة الربح المادي لتلك الأنشطة قبل الاعتبارات الأخرى. سوق العمل الليبي يعتبر حالياً عاجزاً عن توفير هؤلاء العمال الوطنيين المهرة من الشباب، لأنه في الأساس يفتقر إليها كما أشرنا.

هذا ما استدعى جلب عمالة أجنبية غير وطنية ماهرة نسبياً وغير ماهرة لسد العجز في طلب القطاع الخاص، وبذلك إذا ما استمر الأمر سوف يصبح سوق العمل الليبي محطة لتوافد العمال المهرة وحتى غير المهرة من الدول الأخرى.

لذلك، يجب أن نعي المعادلة التي تربط بين وجود أماكن شاغرة إلى جانب بطالة بين فئة الشباب في ليبيا، فالشباب عندما يستيقظ صباحاً ويتصفح بعض وسائل الإعلام من جرائد وغير ذلك عادة ما يجد

إعلانات عن وجود أماكن شاغرة للعمل في عدة مؤسسات عامة كانت أم خاصة، إلا إنها عادة ما كانت تتطلب شروطاً أساسية على رأسها المهارة والخبرة الطويلة. الخ، الأمر الذي يتعذر على جل عارضي العمل من الشباب الليبيين تلبية.

هذا يقودنا إلى حتمية ووجوب التركيز على سياسة الاستثمار في الموارد البشرية من فئة الشباب بشكل خاص، عن طريق التعليم الجيد والتدريب وتحسين مستويات الخدمات الصحية والإنفاق المخطط على هذه المجالات، الأمر الذي سوف ينتج عنه فئة من الشباب يتسم بصحة العقل وقوة البنية القادرين على العطاء والتطوير والإبداع، هذا له تكلفة حالية يدفعها المجتمع، ولكن له منفعة مستقبلية ترجع على الشباب نفسه من ناحية، وعلى المجتمع ككل بمؤسساته المختلفة من ناحية أخرى.

إن التحدي الواضح للتنمية في ليبيا لا يتمثل في الحصول على الاستثمار المادي فحسب، بل في تكوين الإنسان وفي تحسين نوعية الحياة، إذ يتطلب ذلك توسيع فرص التعليم والتدريب كما ونوعاً، والدفع بالمهارات من فئة الشباب نحو حسن استخدام وإدارة الموارد. أي إن أهم المنافع الاقتصادية للاستثمار البشري في ليبيا يتمثل في إطلاق العنان للطاقات الإبداعية والموارد الكامنة في فئة الشباب الليبيين، مما يؤدي إلى الاهتمام بالبحث والتطوير والرفع من معدلات النمو والتنمية، وكذلك الارتقاء بالإنسان باعتباره هدف النشاط الاقتصادي والاجتماعي ووسيلته الرئيسية.

إن ذلك يستوجب الاهتمام وبجدية كاملة بالقطاعات المنتجة والمؤهلة لعنصر الشباب، والتي على رأسها الجامعات والمعاهد المختلفة من خلال اعتماد التعليم التطبيقي للمناهج المدروسة في تلك المراكز، ومواكبة العلوم والتكنولوجيا المستخدمة الحديثة والمتطورة، وتوفير المعامل والمختبرات المتطورة والمجهزة بأحدث التجهيزات، وكذلك تجهيز العناصر المؤهلة من فئة الشباب، ووضع الضوابط التي تضمن سير العملية التعليمية بالشكل الأمثل وفي الطريق الصحيح، فالتعليم لم يعد مقتصرًا على الإطلاع على مدى واسع من المعرفة فحسب، بل الأهم من ذلك على ضرورة التسليح بعمق القدرة التفسيرية من المعرفة، وبناء القدرات الملائمة للأنماط الحديثة من التعليم والتي أصبحت مطلوبة وبقوة في مواقع العمل.

جدول (2): التوزيع النسبي للمشغلين الليبيين حسب الحالة العملية والجنس (2014)

الحالة العملية	ذكور	إناث	المجموع
يعمل بالحكومة	71.0	93.0	78.5
يعمل بمنشأة مملوكة للمجتمع	7.3	3.5	6.0
يعمل في شركة مساهمة ليبية	4.1	0.6	2.9
يعمل في شركة مشتركة عامة	1.7	0.5	1.3
يعمل بشركة أجنبية	0.7	0.2	0.5
يعمل في شركة مشتركة خاصة	0.8	0.3	0.6
يعمل لدى الغير	2.8	0.8	2.1
يعمل لحسابه ومعه آخرون	2.3	0.1	1.6
يعمل بمفرده	8.1	0.5	5.5
يعمل لدى الأسرة	1.2	0.4	0.9

غير مبين	0.1	0.2	0.1
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد, نتائج مسح التشغيل والبطالة 2014.

جدول (3): التوزيع العددي للمشتغلين الليبيين حسب الحالة المهنية (2014)

الحالة المهنية	العدد	النسبة
المشروعون وكبار الموظفين والمديرين	41685	2.5
المشتغلون بالمهن العلمية والفنية ومن ينتمي إليهم	626770	37.1
الفنيون ومساعدو أصحاب المهن العلمية	199074	11.8
الموظفون الإداريون والكتابة	370356	21.9
العاملون بالخدمات والعاملون بالبيع والشراء	179986	10.7
العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك	11522	0.7
العاملون في الحرف ومن يرتبط بهم	38650	2.3
العاملون في تشغيل وتجميع الآلات والمعدات	112718	6.7
المهن الأولية	107389	6.4
المجموع	1688000	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد, نتائج مسح التشغيل والبطالة 2014.

جدول (4): ملخص لأهم مؤشرات سوق العمل في ليبيا (2014)

المؤشر	ذكور	إناث	إجمالي
السكان في سن العمل (بالألف)	2026	1916	3942
القوى العاملة (بالألف)	1236	647	1882
معدل المشاركة في لقوى العاملة (%)	61.0	34.0	48.0
التوظيف (بالألف)	1039	485	1524
نسبة التوظيف إلى عدد السكان (%)	51.0	25.0	39.0
البطالة (بالألف)	196	162	358
نسبة البطالة (%)	15.9	25.1	19.0
البطالة المقنعة (بالألف)	390	83	463
نسبة البطالة المقنعة (%)	31.0	13.0	25.0

95	38	57	الشباب العاملون (بالألف)
48.8	67.9	40.9	نسبة الشباب العاملون (%)

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد, استقصاء القوى العاملة 2014.

• الأنفاق على التعليم في ليبيا:

إن ضعف الإنفاق على التعليم والبحث العلمي يعيق مسيرة التعليم في ليبيا, حيث لا يتجاوز الإنفاق على التعليم (6%) من مجمل الإنفاق, في حين إن نسبة الإنفاق على التعليم في بعض الدول الأخرى كقطر والسعودية مثلا تتجاوز 12%, ذلك ما يتطلب إعادة ترتيب الأوليات في الإنفاق على التعليم والبحث العلمي حتى يصبح التعليم مصدرا ذو قيمة عالية يعتمد عليه في رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا(الجدول رقم 5).

الجدول رقم (5) الإنفاق التنموي على التعليم في ليبيا – سنوات مختارة

مليون دينار ليبي

السنوات	الإنفاق الكلي	الإنفاق التعليمي	نسبة الإنفاق على التعليم %
1997	847.1	47.0	5.6
2006	12216	599.4	4.9
2008	29668.2	1147.9	3.9
2014	2784.3	974.6	3.5

المصدر: وزارة التخطيط. الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

تعد تقديرات تكوين رأس المال الثابت من المؤشرات والمتغيرات الإحصائية المهمة في الاقتصاد الكلي كونها تغطي جانبا مهما عن حجم الاستثمار بالدولة, وتبين مدى دقة مسار الخطط الاقتصادية والاجتماعية نحو الأهداف المنشودة. حيث تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت قد حقق زيادة في الفترة (2007-2010) حيث وصل إلى (23946.5) مليون دينار ليبي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 61% مقارنة بسنة 2007, إلا إن هذه القيمة انخفضت لتصل إلى (13742.8) مليون دينار في سنة 2012, وذلك بنسبة انخفاض تصل لحوالي 74%, ومن ثم إلى (9285.26) مليون دينار وبنسبة انخفاض وصلت إلى أكثر من 150% حسب بيانات أ ل UNCTAD. من المعلوم أن من أهم محددات الاستثمار هو العنصر البشري, وباعتبار إن الإنفاق على التعليم بأشكاله المتعددة يمثل جزء مهم من الإنفاق على الاستثمار البشري, فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) ضعف الإنفاق على هذا الجزء المهم مقارنة بالإنفاق على القطاعات الأخرى, فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة الإنفاق على الخدمات التعليمية في مجملها أكثر من 6% من مجموع التكوين الرأسمالي الثابت لسنة 2006, و5.7% في 2010 في حين كانت نسبة الإنفاق على أنشطة التأمين والعقارات في نفس السنة حوالي 30% من مجموع التكوين الرأسمالي.

هذا يوضح مدى الخلل الناتج في الاهتمام بموضوع الاستثمار البشري ضمن الخطط الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الليبي, وهذا ليس مستغربا خصوصا إذا علمنا بأن الحكومة الليبية قد أنفقت مبالغ كبيرة على التنمية بشكل عام تقدر بأكثر من 30 مليار دينار وذلك منذ بداية السبعينيات إلى الآن,

في المقابل ما تم إنفاقه على التعليم والبحث العلمي لم يتجاوز 45 مليون دينار، أي ما نسبته حوالي 0.1% من مجموع ما انفق على التنمية. هذه النسبة المتواضعة قد تعطينا إجابة مسبقة للسؤال المطروح دائما ألا وهو لماذا لم تستفيد الأنشطة الاقتصادية المختلفة من ما هو معروض في سوق العمل الليبي من العنصر الوطني في زيادة مستوى الإنتاج الإنتاجية. هذا يقودنا إلى أن السبب الرئيسي في التخلف ليس الفقر في الموارد الطبيعية في حد ذاتها، ولكن السبب هو في تخلف مصادرها البشرية.

ثانيا: النموذج

تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية (Time series) خلال الفترة (1980-2014)، وذلك لتحديد أثر كل من الإنفاق الاستثماري الحقيقي على قطاع التعليم، وعدد المشتغلين من فئة الشباب (15-29) على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، مع الأخذ بالاعتبار الأسعار الثابتة للعام (100=2003)، وبالدينار الليبي وذلك لاستبعاد أثر التضخم والحصول على الأرقام الحقيقية للمتغيرات. حيث صيغ النموذج على النحو التالي:

$$PERCAP = f(FCF, YL)$$

حيث:

$PERCAP =$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (يعبر عن النمو الاقتصادي)

$FCF =$ التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي لقطاع التعليم

$YL =$ العدد الفعلي للمشتغلين من فئة الشباب في الاقتصاد الليبي

وبالتالي فإن الشكل الرياضي للعلاقة يصبح كالتالي:

$$PERCAP = FCF + YL$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات ووضع المعادلة في شكلها القياسي تصبح كالتالي:

$$\ln PERCAP = \beta_0 + \beta_1 FCF + \beta_2 YL + \varepsilon$$

حيث ε هو معامل تصحيح الخطأ.

لأهمية تحديد درجة استقرارية متغيرات النموذج، تم استخدام اختبار (ADF) من اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) الذي أشار إلى عدم استقرار أي من متغيرات النموذج في مستواها (Said & Dickey, 1984)، ولكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى، وهذا يعني أن المتغيرات كانت مستقرة من الدرجة الأولى (I(1))، وبالتالي ذلك ينقلنا إلى اختبار آخر وهو الكشف على مدى وصف المتغيرات بالتكامل المشترك (Cointegration) أم غير ذلك (Johansen, 1991). وبالفعل، بينت النتائج باستخدام تحليل جوهانسن (Johansen) إن المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل تربط النمو الاقتصادي في ليبيا (PERCAP) والمتغيرات التفسيرية، الإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم (FCF) وعدد المشتغلين من فئة الشباب (YL).

بعد ذلك تم اللجوء لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لمعرفة أثر المتغيرات المفسرة على النمو الاقتصادي في ليبيا (Vance & et al., 2013) وقد أكدت العلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذج (الجدول رقم 6).

من خلال نتائج التطبيق، تجد الإشارة إلى إن متغير تصحيح الخطأ (ε_{t-1}) كان معنوي عند المستوى 1%، مع الإشارة السلبية المتوقعة، وإن قيمته هي (0.283) والتي تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي يتعدل نحو قيمة التوازن في كل فترة زمنية بنسبة حوالي 28.3%.

الجدول رقم (6) نتائج نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

Cointegration Equation			Short-run Dynamics		
Cointegration Vector	Coefficients	T. Statistics	VEC* Equation	Coefficients	T. Statistics
$lPERCAP_{t-1}$	1	-	$\Delta lPERCAP_t$	-0.283	-3.31
$lFCF_{t-1}$	0.71	6.70	$\Delta lFCF_t$	0.34	4.20
lYL_{t-1}	0.11	3.33	ΔlYL_t	0.08	6.12
Constant	61.70	-			

All regression estimations and test results are obtained by using Eviews 8 econometric software.

وهذه النسبة تعكس سرعة تعديل منخفضة نحو التوازن، أي إن النمو الاقتصادي الحقيقي في الاقتصاد الليبي يأخذ ما يقارب 3.5 من السنوات نحو قيمة التوازن بعد تأثير أي صدمة في النموذج نتيجة لأي تغير في الإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم والقوى العاملة من فئة الشباب.

باستخدام نتائج تقدير النموذج حصلنا على مرونة النمو الاقتصادي المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي إلى محدداته في الأجلين القصير والطويل، حيث تبين إن النمو الاقتصادي هو أكثر مرونة للإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم من العمالة من فئة الشباب في الأجلين القصير والطويل، وهذا قد يكون مؤشرا على اعتماد النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي جزئيا على حجم الاستثمار الحقيقي في قطاع التعليم، أما أثر العمالة من فئة الشباب على النمو فهو ضعيف نسبيا، وذلك يدل على ضعف إنتاجية هذه الفئة في مواقع الإنتاج، الأمر الذي قد يعزو إلى أن العاملين من هذه الفئة العمرية تنقصهم الخبرة والكفاءة والمهارات المطلوبة للتأثير المباشر والواضح في معدلات النمو الاقتصادي.

هذا يبين إن الإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم له القدرة إلى حد ما على دفع عملية النمو والتنمية في الاقتصاد الليبي إذا ما تم التركيز عليه بالشكل المطلوب.

من المعروف أن الزيادة التي تحدث في معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات المختلفة لا تعود فحسب إلى الارتفاع في رأس المال الطبيعي المادي، بل إن هناك عوامل أخرى مهمة أهمها هو التعليم، ونبين هنا بأن الاستثمار في التعليم يسهم إلى حد ما في تلك الزيادات التي تحدث في النمو الاقتصادي.

هذا يعني من ناحية أخرى إن إنتاجية الفرد المتعلم تفوق إنتاجية الفرد غير المتعلم أو قليل التعلم خصوصا بعد دخول الثورة التقنية إلى معظم الأعمال والوظائف.

النمو الاقتصادي كما تبين أعلاه أكثر مرونة للتغيرات في الاستثمار في التعليم من العمالة من فئة الشباب, حيث الزيادة في معدل العمالة من الشباب لها أثر ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي, وهذا يعود جزئيا إلى إن معظم العاملين من فئة الشباب لم يكملوا مسيرتهم التعليمية حيث لم يتمكنوا من الحصول على مؤهلات علمية أعلى, لذلك يتوقع أن يلعب الاستثمار في التعليم دورا مهما وإيجابيا في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا إذا ما اهتمت السلطات المختصة بدور هذا العامل, والذي سيؤثر أيضا وبعلاقة إيجابية في توفير عمالة ذات كفاءة ومهارة عالية من فئة الشباب.

ثالثا: النتائج

1. تشكل فئة الشباب في ليبيا نسبة كبيرة من الموارد البشرية يمكن أن تكون رافدا ودافعا للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الحقيقي في البلاد.
2. النمو الاقتصادي الحقيقي في ليبيا أكثر مرونة واستجابة للتغيرات في الإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم والتدريب من العمالة من فئة الشباب في الأجلين الطويل والقصير.
3. حجم الاستثمار الحقيقي في قطاع التعليم مؤشرا يمكن الاعتماد عليه لدعم النمو الاقتصادي في ليبيا.
4. ضعف إنتاجية فئة الشباب في مواقع العمل ربما يكون دليلا على نقص الخبرة والكفاءة والمهارات المطلوبة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي, مما قد يكون سببا لمزيد من الاستثمارات في قطاع التعليم والتدريب لإكساب الشباب المزيد من المهارات المطلوبة.
5. إنتاجية الفرد المتعلم تفوق إنتاجية الفرد غير المتعلم أو قليل التعلم خصوصا بعد دخول الثورة التقنية إلى معظم الأعمال والوظائف.

المراجع

- الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي, وزارة التخطيط. 2015.
- الحوات, علي. التعليم والمعرفة والتنمية: دراسات في المجتمع العربي, الجامعة المغربية, طرابلس, دار الفسيفساء للنشر و التوزيع. 2007.
- الهيئة العامة للمعلومات, إحصائيات عام 2014.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA, 2016.
- مصلحة الإحصاء والتعداد, 2018.
- نتائج مسح التشغيل والبطالة, مصلحة الإحصاء والتعداد, 2014.
- نتائج استقصاء القوى العاملة, مصلحة الإحصاء والتعداد, 2014.
- Sundararajan, Aurn. *The Sharing Economy: The End of Employment and the Rise Crowd- Based Capitalism*. MIT Press. Cambridge 2016.
- Said, S. E.; [Dickey, D. A.](#) (1984). "Testing for Unit Roots in Autoregressive-Moving Average Models of Unknown Order". [Biometrika](#). **71** (3): 599–607.
- Johansen, Søren (1991). "Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models". [Econometrica](#). **59** (6): 1551–1580.
- Martin, Vance; Hurn, Stan; Harris, David (2013). *Econometric Modelling with Time Series*. New York: Cambridge University Press. pp. 662–711.